تطبيقات البعد الجمالي للمدينة في التشريع الجزائري

Applications of the aesthetic dimension of the city in Algerian legislation

دوار جميلة*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الابراهيمي– برج بوعريريج–
lyndadouar@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 2023/03/21 تاريخ قبول المقال: 2023/04/30 تاريخ نشر المقال: 2023/05/15

الملخص:

الملاحظ أن التجمعات السكنية في المدينة قلما تكون كافية لتلبية المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والبيئية لساكنيها ، لذا فإن استراتيجية التخطيط العمراني المفروضة يجب أن تراعي عدة أمور وهي:(الحجم ، الموقع الطبيعة ، النمط العمراني، الكثافة ونوع المبنى ، تنسيق الموقع ، المناخ ،الطاقة) من أجل تحقيق مفهوم الاستدامة. وعليه، فإن الاهتمام بتخطيط المدينة يعد من أفضل الطرق الحضارية لتحقيق التنمية وهذا من خلال تسطير برامج تنموية شاملة تضع في اعتبارها منهجا جديدا في تسيير المدن، وذلك لخلق نوع من التجانس بين كل القطاعات والأقاليم وكذا إلى إعادة رسم الخريطة السكانية والاقتصادية للمدينة، وكذلك لتدارك الفجوة واللاتوازن ما بين كل المناطق وتثمين الإمكانيات من خلال السهر على تحقيق التنمية المستدامة في كل الفضاءات، وهذا من خلال ضمان توازن اجتماعي ونجاعة اقتصادية وحماية ودعم ايكولوجي في إطار التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المدينة، التخطيط، النظام العام العمراني، النظام العام البيئي، التنمية المستدامة.

Abstract:

It is noted that the residential communities in the city are rarely sufficient to meet the social, economic, urban and environmental requirements of its residents, so the imposed urban planning strategy must take into account several matters, namely: (size, location, nature, urban style, density and type of building, site coordination, climate, energy) in order to achieve the concept of sustainability.

Accordingly, the interest in city planning is one of the best civilized ways to achieve development, and this is by underlining comprehensive development programs that take into account a new approach in managing cities, in order to create a kind of homogeneity between all sectors and regions, as well as to redraw the demographic and economic map of the city, as well as to bridge the gap. And the imbalance between all regions and valuing the capabilities by ensuring the achievement of sustainable development in all spaces, and this by ensuring social

* المؤلف المرسل

balance, economic efficiency, protection and ecological support within the framework of sustainable development.

Key words: City, planning, urban public system, environmental public system, sustainable development.

المقدمة:

عاش الإنسان عبر التاريخ ضمن تجمعات سكانية، كان همّه الأول خلق الجو المناسب لحمايته من عوامل الطبيعة وضد التجمعات الأخرى، وقد نمت هاته التجمعات ببطيء حتى أواخر القرن الثامن عشر، إلاّ أنّ التطور الصناعي أوجد مصادر جديدة للمعيشة بجانب الزراعة، نتج عنها تطورات سكانية ضخمة أدت إلى تطور المدن.

وعليه، تختلف مشكلات المدينة من مجتمع إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى، إلاّ أن هناك مشكلات عامة ظهرت مع نمو المجتمعات الإنسانية في الحضر، ومع مرور المرء بمراحل الحضارة والتقدم، واجه سكان المدينة صعاب ومشاكل وقصور في تقديم الخدمات العامة من تعليمية وترفيهية، تجارية وصحية، وعدم تناسب هاته الخدمات مع الزيادة السكانية والتلوث الحاصل مع التطور.

ومع هذا التطور المضطرب للتجمعات وزيادة في حجم السكان والكثافة السكانية والامتداد العمراني، ازداد التلوث وانحصرت الرفاهية داخل التجمعات السكانية الكبيرة (المدن) واتسعت رقعة المدينة وتلاصقت الأحياء وارتفعت كثافة السكان، مما أحدث اختناقا في بعص المناطق وكان لابد من وضع الحلول لهذا الاختناق.

لذلك كان التخطيط عمل شامل، غايته المحافظة على الإنسان وحماية المحيط الذي يعيش فيه، لأن الوضع الجمالي الحالي للأوساط الجزائرية تفتقر إلى الخصائص والتكوين الجمالي، وما يحويه هذا الجانب من عناصر تشمل: الحدائق العامة، المناطق الخضراء، الساحات، الفراغات ،الأرصفة، المقاعد، لوحات الإعلانات، العناية بالمناطق التاريخية القديمة.

أهمية الموضوع:

كل هذه العناصر تحتاجها المدن والشوارع الرئيسية الجزائرية بشكل عام، ووسط المدينة بشكل خاص، لتسهيل حركة المواطن وراحته، وجعل المنطقة منطقة جذب واهتمام وتشويق للسكان.

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة كمحاولة منا للتعرف على الوضع الحالي للعناصر الجمالية والبصرية في أوساط المدن الجزائرية وتحديد المشاكل والمعيقات، ومن ثم وضع بعض المقترحات، لتطوير وتحسين هذه العناصر، من خلال تحديد احتياجات هذه المنطقة واستخدام أسس التخطيط والتصميم الحضري.

الإشكالية:

وتتجسد إذن الإشكالية المطروحة في إطار هذه العلاقات المدينية في كيفية وضع آلية للتجديد العمراني والبيئي والجمالي في مفهومه وإطاره المستدام القادر على معالجة آفاق المدن المستقبلية وربطها مع الطرق ووسائل التنفيذ. وانطلاقا من هذا الطرح، يمكن أن نقدم التساؤل الموجه للدراسة التالي :

كيف يساهم التخطيط الحضري في ابراز العناصر الجمالية بالمدن الجزائرية من خلال أدواته؟

المنهج والخطة المتبعة:

تتصل إذن هذه الإشكالية بالبحث في استراتيجيات الدولة الجزائرية لتحقيق البعد الجمالي لهذه المدن، باعتماد خيار التعمير المستدام، وهو الخيار الذي يقتضي البحث في شأنه الإلمام بمفهوم البعد الجمالي للمدن والمعايير والأدوات البيئية المتصلة به، وهو ما يتناسب مع المستوى الوصفي التحليلي للدراسة، وكذلك إقامة الارتباط بين النص القانوني الجزائري ومقتضيات العنصر الجمالي للمدينة ضمن سياسة التخطيط الحضري، وعلى هذا النحو يحقق المنهج التحليلي ميزة المصادقة بين الهدف المنشود من وراء المنظومة التشريعية ، والاثر المرجو من وراء الضبط القانوني لسياسة العناصر الجمالية لهذه المدن.

استنادا إلى الإشكالية المقدمة، والمنهج المتبع، سيتم تنظيم المعلومات المتصلة بالموضوع ضمن محورين أساسيين على النحو التالي:

المحور الأول: جمالية المدن في الجانب العمراني في التشريع الجزائري

المحور الثاني: جمالية المدن في الجانب البيئي في التشريع الجزائري

1- جمالية المدن في الجانب العمراني في التشريع الجزائري:

تعمل فكرة النظام العام على إضفاء الصفة الآمرة للقواعد القانونية، ممّا يعزز ويقوي إلزاميتها في مواجهة المخاطبين بها، سواء فيما يخص فروع القانون الخاص أو العام، حيث يمثل غاية الضبط الإداري الذي لا يفرض فقط الالتزام بالقانون، وإنّما يعمل على تقييد الحريات العامة من أجل تحقيق الصالح العام[1].

ومع ارتقاء المجتمعات، وتوسع بعض المفاهيم الحديثة للحياة البشرية، وكيفيات الحفاظ عليها، واندماجها مع بعضها البعض، أصبح من الضروري اعتمادها، أثناء وضع قواعد الضبط الإداري، فهذا الانتقال للأفكار، كان له الأثر في تطوير المواضيع التي ينظمها الضبط، فانتقل من العام إلى الخاص، فتجلت تبعات ذلك على عناصر النظام العام الذي توسعت عناصره، حيث لم يعد تنحصر فقط على السكينة العامة، الأمن العام والصحّة العامة، بل امتدت إلى ما يعرف بالعناصر الحديثة للنظام العام المتمثلة في الآداب العامة والرونق الجمالي للمدينة[2].

1.1- السلامة من العيوب:

كما هو متعارف عليه في الدراسات القانونية في اغلب الأحيان، أن المشرع لا يعرف إلا في بعض الحالات الاستثنائية، كما سبق له وأن عرّف المدينة[3] واكتفى عند هذا القدر، ولم يعرف لنا فكرة جمال المدينة أو النظام العام الجمالي، وإنّما بالرجوع للنصوص المرتبطة بموضوع المدينة، نجد إشارة إلى الموضوع، ومن بين هذه النصوص القانون 04/11 الذي يحدد القواعد العامة التي تنظم نشاط الترقية العقارية، وبالتحديد في المادة 08 منه التي جاء فيها ما يلي: "**يجب أن تسعى كل عملية تجديد عمراني إلى إظهار جمال الإطار**

المبني وتحسين راحة المستعملين، وكذا مطابقته للمعايير العمرانية السارية"، وكذا نص المادة 10 من ذات القانون "**يجب أن يؤخذ في الحساب الانسجام المعماري والعمراني والطابع الجمالي بالنسبة للمجموعة العقارية عند تصميم البناية، أو البنايات التي تكون موضوع عملية توسيع مشروع عقاري**"، كما نص المشرع الجزائري أيضا في المادة 12 من قانون مطابقة البنايات وإتمام إنجازها على جمالية المدن[4]: "**يعتبر المظهر الجمالي للإطار المبني من الصالح العام، ولهذا الغرض يستلزم المحافظة عليه وترقيته**".

إنّ الرونق الجمالي للمدينة، لا يتأتى من العدم، بل ينصب على مختلف جوانبها سواء المادية منها أو الحسية، ويبنى هذا الجمال على معايير تمتد إلى كافة أجزاء المدينة، وتمسها بشكل أو بآخر، لتصل إلى تلك النقطة الجمالية المرضية المرغوب فيها من قبل الجميع[5].

وإذا أعدنا إلى صفحات التاريخ، نتصفح حياة المجتمعات، تلك التي وصفت بالتكامل والتناسق وأشادت الحضارات القوية بمدنها المثالية في ذلك الزمن، إلا أن هذا المفهوم تطور وتغير في الوقت الحالي، لذلك لا بد من طرح المقومات التي تشكل المدينة الجميلة[6] والمتمثلة فيما يلي:

أ)التنظيم: إنّ السلامة من الخلل والنقص، يؤديان إلى إشاعة جو من الراحة النفسية، فكل شيء لا يدرك جماله، إن كان يشكو نقصا في أي جانب، و يصبح تأسيس جمال المدينة بمدى تناسق مبانيها و خلوها من النقص، مما يجردها من عوامل الملل و الضجر، ويوفر الراحة النفسية، والتنظيم والتنسيق[7].

ب)التناسق: هو مقوم آخر لا يقل أهمية عن سابقه، لأنه يقوم على الضبط والإحكام في تناسب مقادير الأشياء بعضها مع البعض الآخر حجما وشكلا، وكذلك لونا وحركة، فإذا عدنا إلى المدينة وأشعنا فيها أجواء التنسيق والتنظيم، لوجدناها مدينة متكاملة في طرقها المرصوفة بالأشجار والأزهار والورود، حيث الروائح النوعية تفوح من كل جانب، وتجمل بملاعب الأطفال والعمارات السكنية[8].

ج)تنظيم لوحات الدعاية والإعلان: ويقصد بها كافة أنواع اللوحات العادية والإرشادية، والمتغيرة ذاتيا التي توضع على الأرصفة أو على أعمدة الإنارة، وعلى المحال التجارية أو أسطح العمارات، وقد سنت دول العالم قوانين لتنظيم هذه اللوحات، التي تعكس الوجه الجمالي والحضاري للمدينة، لأن عشوائية توزيعها، يؤدي إلى الضيق النفسي والتوتر العصبي، وبذلك نفقد الذوق الرفيع للأشياء[9].

وبناء على ذلك، تترتب المسؤولية على الذين تسببوا في تخريب هذه اللوحات، وعدم مراعاة مقتضيات الأمن والسلامة عند وضعها، أو وضعها في مكان يشوه المنظر الطبيعي، أو مرفق تاريخي أو أثري، وعليه اشترط القانون، وجوب الحصول على الرخصة، وإلا يعدّ الأمر مخالفة معاقب عليها[10].

2.1- النص والتعيين:

هي سمة مهمة تترجمها القوانين، فإذا أردنا الوصول لمواصفات المدينة الجميلة، فلا بد من جعل القانون يأخذ دوره، وذلك عن طريق سلطات الضبط الإداري التي يقع على عاتق الأشخاص المحافظة على جمال

وتنظيم وتنسيق المدن والأحياء والشوارع وتجميلها، وذلك باحترام المواصفات المحددة للأبنية والميادين، لأنّ تناسقها هو هدف رئيسي في حماية النظام العام[11].

وعليه، وضع المشرع الجزائري العديد من القوانين والتشريعات، تلزم الأفراد والمؤسسات على بذل أقصى الجهود والطاقات للحفاظ على الجانب العقاري وجماله داخل المدينة، وذلك بمراعاة النقاط التالية:

أ)ترميم المباني القديمة (المعالم الأثرية والتراثية والتاريخية): هناك نصوصا عديدة، أوجبت على أجهزة الدولة التنفيذية، الاهتمام بالمباني الأثرية والتراثية والتاريخية بإجراء الترميمات وصيانتها دوريا، فالاهتمام بها يعني إعطاء دفعا للقيمة الجمالية للمدن، ممّا يزيد المفهوم الجمالي للإدراك الحسّي للأفراد بالمدينة[12].

ولقد أكد المشرع الجزائري على أهمية ترميم المباني التراثية والأثرية والتاريخية وضرورة صيانتها، وأنيطت المسؤولية إلى ذوي الشأن في هذا الجانب، بدءا من أعلى قمة الهرم إلى الأدنى، لأن الجميع مسؤولون، وهي غاية سلطة الضبط الإداري في حفظ النظام العام، ومن الهيئات المختصة التي كرست لها هذه المهم: الوكالة الوطنية للأثار وحماية المعالم والنصب التاريخية، وأيضا المركز الوطني للبحث في علم الآثار[13].

كما أنّ سياسة المحافظة على هذه الأبنية وترقيتها، لها ارتباط كبير بتاريخ المدينة، من حيث القيم الاجتماعية والثقافية والتاريخية والمعمارية أيضا، إضافة إلى كونها انعكاسا للإشعاع الحضاري الإنساني، كما تعتبر هذه السياسة ردّا صريحا على أحد أشكال التخلف، الذي يمس النسيج العمراني للمدن من خلال التقليل من قيمة هذه المعالم والأبنية والمساس بها[14]، ومن بين النصوص القانونية الصادرة في هذا الشأن نذكر منها:

- القانون 25/90 المؤرخ في 1990/12/15 المتضمن التوجيه العقاري.
- القانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير.
- القانون 04/98 المؤرخ في1998/06/15 المتعلق بحماية التراث الثقافي.

ب)البناء والتشييد: الناظر إلى المدن العالمية، يجدها مطبوعة بفنيتها المميزة، التي أضفت عليها جمالا متناسقا تسر الناظرين إليها، وذلك في تشييد العمارات وفتح الأسواق وتخطيط المرافق التي تؤلف جزءا لا يتجزأ من هرم الجمال، وإذا عدنا إلى هذه الأطر المعمارية أو صفات الأشكال المعمارية، لوجدناها ترمز إلى وظائف ومدلولات جمالية وثقافية وسياسية المعاني، والتي تعمل على فهم المكان والتعامل معه، بشكل مناسب جماليا وثقافيا واجتماعيا، ويمثل أيضا نوع من الحضارة التي ترتبط به سواء من حيث الزمان أو المكان[15].

ولما كانت العمارة جزءا من المدينة، فهي لا توصف بجمالية وتطور الأشكال، إلا إذا اتصفت بحسن التخطيط وروعة التنفيذ، ومن ثم العناية الفائقة التي تعقبها، وجمالية المدينة أيضا، متأتية من الطلاء الزاهي بشتى ألوانه، الذي يعكس حضارة المدينة، وبالتالي وجه المدينة الناصع[16].

ج)المحافظة على جمال العمارة: يمكن حصر القواعد المتعلقة بمظهر العمارة في التشريع الجزائري من المادة27 حتى المادة 31 من المرسوم التنفيذي 175/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء، الهادفة إلى جمال العمارة وتناسق المباني مع البيئة المحيطة بموقعها[17].

فمن الضروري التأكد من كون البنايات والمنشآت المراد بناؤها، لا تمس بحكم موقعها أو حجمها أو مظهرها الخارجي بأهمية الأماكن المجاورة، لا سيما المناظر الطبيعية، كما يترتب على الأشغال المزمع إنجازها، أن لا تسبب إتلاف المناطق الحضرية، أو المساس أو تغيير في المعالم الأثرية والتاريخية، كما يجب أن تبدي البنايات بساطة في الحجم ووحدة في الشكل، وانسجاما للمنظر وتماسكا عاما للمدينة، وهذا بغرض الحفاظ على الالتزامات الخاصة بالاستغلال العقلاني والمنسجم للمناطق و الفضاءات[18].

وحتى يزداد هذا الانسجام في منظر المدينة، لا بد أن يكون للجدران الفاضلة، والجدران العمياء في البناية، التي لا تتكون من المواد التي بنيت بها الواجهات الرئيسية، مظهرا ينسجم مع مظهر هذه الواجهات، كما يجب أن تنسجم البنايات الملحقة والمحولات الكهربائية مع كافة الهندسة المعمارية المعتمدة، والمنظر العام للمدينة[19].

2- جمالية المدن في الجانب البيئي في التشريع الجزائري

يعرف المشرع الجزائري البيئة من خلال مكوناتها بموجب المادة 04 من القانون 10/03 التي جاء فيها[20]: "**تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية، كالهواء والجو والأرض وباطن الأرض، والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية**".

وبتطور الحياة البشرية على وجه الأرض، وارتباطها بهذا الوسط الطبيعي المسمّى بالبيئة، وجب الإبقاء على هذه الأخيرة ضمن معالم وأركان المدينة، ما يفرض مسؤولية المحافظة على البيئة، ويرسخ ديمومة وجمال المدينة.

1.2- نظافة المدينة:

على كل فرد من أفراد المجتمع أن يتحمل هذا الواجب، لأن نظافة الأزقة دليل على نظافته وانعكاس لذوقه الشخصي، ثم تأتي الإجراءات الصحية التي تتبعها البلديات بإزالة النفايات ومخلفاتها، وتعمل جاهدة على الحفاظ على منظر المدينة وجماليتها من الملوثات بشتى أنواعها، وهذا ما نص عليه القانون 19/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها، وأيضا القانون 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية بموجب المادة 88، حيث نص على صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يقوم بما يلي: "...**السهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية**".

هذا وتعمل سلطات الضبط الإداري على خدمة المواطن، بتوفير سبل الراحة والمتعة النفسية، وذلك بزيادة رقعة المناطق الخضراء، وتشجير المدن ومداخلها، وزيادة الملاعب، وما تتطلبه من خدمات عامة، لأن زيادة

المساحات الخضراء تعني إضفاء الجمالية على المدينة، ممّا يستوجب على الإدارة والأفراد العمل على زراعة الأشجار، كنظام أخضر يحميها من الأضرار التي تحملها الرياح[21].

كما أقر المشرع الجزائري إدراج المساحات الخضراء في كل مشروع حضري، تتكفل به الدراسات الحضرية والمعمارية العمومية والخاصة، واحترام مجموعة من القواعد: من ضمنها ضمان الإبقاء على المساحات الخضراء القائمة، وعدم تدمير الغطاء النباتي، مع ضرورة تشجيع عمليات التشجير، الذي يوفق بين تصميمات الإنشاء وجمال الطبيعة داخل المدينة، ممّا ينعكس إيجابا على القيم السلوكية والجمالية، والقيم المعمارية والهندسة والمناخية[22].

2.2- تزيين تقاطعات الطرق:

يأتي دور الفنان في إضفاء بصماته الإبداعية على الطرق وتقاطعاتها، حيث تجود قريحته بخلق إشكالية هندسية، تربط الماضي بإبداعات الحاضر بلمسات حضارية فنية[23].

فبالإضافة إلى تلوين الطرق وتفرعاتها بخضرة دائمة، يبتكر المهندسون المعماريون كتلا صماء، وأبراجا تزيد من جمال المدينة، ولا سيما تلك التماثيل التي تمثل رموز أبدعت، فلا شك أن هذه الأشكال تكمل رونق المدينة وجمالها، ومن معالم الجمال في الجزائر، نجد مقام الشهيد أو كما يعرف أيضا باسم رياض الصالحين المتواجد بالعاصمة، والذي يجمع بين المعلم الثقافي وتلك اللمسة الفنية داخل المدينة[24].

إضافة إلى الاهتمام بزراعة الميادين والحدائق، حيث أن المدينة لا تسمّى كذلك، إن لم تكن بها حدائق وميادين مزروعة ومسطحات مائية، وأماكن للعب الأطفال، فجميعها تعد من رموز الرقي والتألق الحضري المرتبط بعصرنة المدينة وجمالها[25].

وقد ازدادت أهمية الحدائق في حياة المدن الحديثة، والتي أمست جزءا أساسيا في تخطيطها، فإذا تعذر إنشاؤها داخل المدينة، فيفضل إنشاؤها في ضواحيها، وقد حرص المشرع الجزائري على توفير هذه الحدائق بمختلف أنواعها وتصنيفاتها، وذلك بموجب المادة 11 من قانون المساحات الخضراء، والتي حددت 05 أنواع من الحدائق، وحرص المشرع على حسن تسييرها والمحافظة عليها وحمايتها.

وعليه، إذا روعيت الشروط في تخطيط هذه الحدائق وتهيئتها كحدائق عامة، تكون قد أشعرت المرتادون عليها بالراحة النفسية التي يفتقدونها، وتجعلهم يقضون أطول فترة فيها، وفي النهاية إنّ جمال المدينة المؤسسة على حدائقها، هي السبب وراء هذا الجمال.

الخاتمة:

تعيش مدن الجزائر اليوم نموا متسارعا للسكان بفضل عوامل التحضر و التعمير الناتجة أساسا عن التطور العلمي و التكنولوجي في مختلف الميادين، وما رافقها من جهود عملية لإقامة المرافق و المنشآت، فظهرت العديد من التحديات التي واجهت القائمين على القطاع الحضري لاستيعاب هذا العدد المتزايد، وما يستلزم من إمكانات و موارد تلبي متطلباتهم دون المساس بالبيئة.

ومن هنا، كان لابد على القائمين على شؤون المدينة التفكير في التخطيط كأسلوب علمي للتحكم في النمو العمراني و توجيهه لتفادي المشكلات الحضرية الناجمة عن التعمير العفوي و الفوضوي، لأن حسن استعمال المجال و استغلاله، يجب أن يتم عن طريق ربط المعطيات العمرانية و البيئية من أجل الخروج بنمط استعمال معين.

و عليه، فإن التخطيط الحضري يمثل محور العملية في بناء المدن، حيث يتم الانتقال التدريجي من التقليد إلى الحديث ضمن محورين أساسيين متداخلين هما: النظام العام العمراني و المحور الأخر: النظام العام البيئي، لذا فعلاقة التأثير المتبادل بين المحورين واضحة و جلية أثناء إعداد البرامج التنموية لما لها ارتباط بالتغير الاجتماعي المتعدد الأبعاد.

و عموما، نخلص من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، لعل أبرزها ما يلي:

-يعتبر التخطيط الحضري أحد فروع التخطيط، ويعرف على أنه جملة الإجراءات و التدابير و الخطوات التي تمكننا من التحكم في النمو العمراني المستدام للمدن و توجيهه،

-يسعى التخطيط الحضري إلى تحقيق جملة من الأهداف، لعل أهمها التحكم في النمو الحضري و حل المشكلات البيئية و التي يسعى المخططون إلى توسيعها في المستقبل لتستوعب الزيادة السكانية و تلبي حاجات المجتمع الحضري،

-عملية التخطيط الحضري هي دراسة لجميع أنواع الموارد و الإمكانات المتوفرة بالمدينة لتحديد كيفية استخدامها و استغلالها بطرق علمية في إطار منظم خالي من التبذير في العقارات و التشوهات في المناظر الجمالية،

وبناء على ما سبق التطرق إليه، وكمحاولة متواضعة منا، أمكن تقديم بعض التوصيات في ميدان ترقية البعد الجمالي للمدن الجزائرية على النحو التالي:

-ضرورة شمول استراتيجية التخطيط العمراني واستمراريتها على أبعاد التنمية المستدامة: البعد البيئي ،الاجتماعي والاقتصادي،

-تحديث المخططات التنظيمية بحيث تشتمل على منظور ثلاثي الأبعاد للمباني والسكان، فضلاً عن رؤية مستقبلية طويلة الأمد لاستراتيجية التهيئة العمرانية،

-تكوين المهندسين في مجال البيئة لكونهم الأدوات الفاعلة التي تستطيع توظيف التقنيات الحديثة و تأصيلها كممارسات مهنية أثناء تصميم المشاريع العمرانية و الإشراف على تسييرها و تنفيذها،

-ضرورة الاعتماد على الطاقات الوطنية في مجال التخطيط و التخلي عن الاستيراد المتواصل لنماذج جاهزة لا تنطبق مع خصوصيات المجتمع المحلي و الحقائق المرتبطة به

-تحقيق التناغم و الانسجام بين قواعد التهيئة العمرانية و قواعد الترقية العقارية لمواكبة الواقع المتطور في قطاع السكن،

-وضع الأسس و الضوابط المتينة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الذي تتم فيه ممارسة التخطيط الحضري على المستوى المحلي اعتمادا على منهجية متسلسلة مترابطة، بتشخيص الوضع الراهن بغية اختيار التنظيم الأكثر ملائمة و نجاعة.

الهوامش:

[1] -المرجع نفسه ص17.

[2] -مريم عثامنية، الرونق الجمالي للمدينة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 06، 2016 ص32.

[3]-بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر طبعة 2004 ص44.

[4] -وهو القانون15/08المؤرخ في22جويلية2015المحدد لقواعد مطابقة البنايات و إتمام إنجازها.

[5] -مريم عثامنية، المرجع السابق ص40.

[6] -المرجع نفسه ص40.

[7] -عدنان الزنكة، سلطة الضبط الإداري في مجال المحافظة على جمال المدن، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان طبعة2011 ص106.

[8] -فؤاد بن غضبان، المدن المستدامة و المشروع الحضري، دار صفاء الأردن طبعة 2016 ص203.

[9] - مريم عثامنية، المرجع السابق ص44.

[10] -المرجع نفسه ص44.

[11] -عدنان الزنكة، المرجع السابق ص117.

[12] -المرجع نفسه ص112.

[13] -مريم عثامنية، المرجع السابق ص42.

[14] -المرجع نفسه ص43.

[15] -فؤاد بن غضبان، المرجع السابق ص209.

[16] -المرجع نفسه ص210.

[17] - فوزي أبو دقة، التخطيط العمراني لمدينة الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية الجزائر طبعة 2015 ص77.

[18] -المرجع نفسه ص81.

[19] -بشير ريبوج، تنظيم المجال المعماري و العمراني بالمدينة، دار المداد الجزائر طبعة2014ص35.

[20] - بوجمعة عبد الله ، تخطيط المدن ونظريات العمران، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، طبعة 2011 ص112.

[21] -عاطف حمزة حسن، المرجع السابق ص290.

[22] -أنظر المادة43من القانون06/07المؤرخ في13ماي2007و المتعلق بتسيير المساحات الخضراء و حمايتها.

[23] - مصطفى حمادة، المدن الجديدة، دار المعارف الجامعية، مصر، طبعة 2008ص136.

[24] –نايف عتريسي، فن تخطيط المدن، دار الراتب لبنان طبعة 2014 ص145.

[25] –المرجع نفسه ص151.